مصارف لبنان توقف عمليات سحب بالدولار

أوقفت المصارف اللبنانية عمليات السحب بالدولار الأميركي بانتظار إعادة فتح مطار بيروت الدولي المغلق منذ نحو أسبوعين في إطار إجراءات مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، وفق ما أفاد مسؤول مصرفي، في بلد يعاني انهياراً اقتصادياً وأزمة سيولة حادة.

ومدّدت الحكومة الأسبوع الماضي فترة التعبئة العامة لمواجهة فيروس كوفيد19–، والمعمول بها منذ منتصف مارس، لمدة أسبوعين، وفرضت منع التجول ليلاً. ويشمل القرار الإبقاء على مطار رفيق الحريري الدولي مغلقاً حتى 12 أبريل. وليس واضحاً ما إذا كان سيتم تمديد الإجراءات مرة ثالثة مع تسجيل 446 إصابة بالفيروس و11 وفاة حتى الآن. وقال مسؤول في جمعية المصارف، فضّل عدم الكشف عن اسمه، إن المصارف أوقفت عمليات السحب بالدولار «بانتظار أن يعاد فتح المطار»، موضحاً أن «الدولار يتم استيراده من الخارج وهذا لم يعد ممكناً بسبب فيروس كورونا المستجد. وأضاف أن «مستوردي الدولار توقفوا عن العمل».

وكالة موديز تثبت التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت

ثبتت وكالة موديز لخدمات المستثمرين التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة (ايه. ايه2). وقالت الوكالة في بيان صحفي نشر على موقعها الإلكتروني إن الانتشار السريع والواسع النطاق لفيروس كورونا المستجد (كوفدي 19) وتدهور التوقعات الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط والأصول يخلق صدمة ائتمانية شديدة وواسعة النطاق في العديد من القطاعات والمناطق والأسواق موضحة أنه «الآثار الائتمانية مجتمعة لهذه التطورات غير مسبوقة».

وأضافت أنها ستقوم بتقييم قدرة البلاد على تعديل استراتيجية تمويل عجوزات الموازنة في ظل عدم إصدار قانون جديد للدين العام إذ أن هذا الوضع سيسرع من استنفاد الأصول السائلة لصندوق الاحتياطي العام.

وذكرت أنها ستقوم كذلك بتقييم استجابة السياسات الحكومية في منع الموازنة العامة من توسيع العجز المالي إلى نحو 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام مبينة أن الجدارة الائتمانية ستصبح أضعف بكثير من التقديرات الحالية في حال عدم وجود مصادر جديدة للتمويل.واعتبرت (موديز) أن الجدارة الائتمانية لدولة الكويت لا تزال مدعومة بالأصول الضخمة لصندوق الأجيال القادمة التي تمثل غالبية أصول صندوق الثروة السيادي بافتراض أن «بعض هذه الأصول يمكن استخدامها إذا لزم الأمر لتلبية المتطلبات التمويلية للموازنة العامة للدولة».

وأبقت تصنيفها للسندات الكويتية قصيرة وطويلة الأجل بالعملة الأجنبية عند المرتبة (ايه.ايه2) كما أبقت تصنيفها للسندات طويلة الأجل بالعملة المحلية وسقوف الودائع دون تغيير عند المرتبة ذاتها.

وأفادت أنها راجعت توقعاتها لأسعار النفط في ضوء انخفاض الطلب العالمي نتيجة انتشار الفيروس المستجد إلى جانب الزيادة الحادة في المعروض من النفط الخام مع فشل محادثات (اوبك +) حيث خفضت توقعاتها لمتوسط أسعار النفط لعامي 2020 و2021 إلى نحو 43 دولارا للبرميل و53 دولارا على الترتيب وذلك أقل بنحو 20 دولارا و10 دولارات عن افتراضاتها السابقة.

وأضافت أن انخفاض أسعار النفط سيكون له تأثير كبير على أوضاع المالية العامة لدولة الكويت إذ تشكل الإيرادات النفطية نحو 90 في المئة من إجمالي الإيرادات العامة ونحو 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.وأشارت الوكالة إلى أن افتراضاتها المعدلة لأسعار النفط تؤدي إلى انخفاض إجمالي الإيرادات بنسبة 34 في المئة في السنة المالية 20/ 2021 مقارنة بالتقديرات السابقة ما يضيف عجزا ماليا للموازنة بنحو 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتوقعت الوكالة عجزا في الموازنة العامة بنحو 28 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مايقدر بنحو 39 مليار دولار امريكي في السنة المالية 20/ 2021 مقدرة متطلبات التمويل الاجمالية للبلاد استنادا إلى افتراضات أسعار النفط التي وضعتها بنحو 31.6 مليار دينار (103 مليار دولار) أو 77 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

ورأت أن الجدارة الائتمانية للكويت لا تزال مدعومة بافتراض إمكانية السحب من الأصول الضخمة المتراكمة في صندوق احتياطي الأجيال القادمة مقدرة أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة باكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي.

واوضحت (موديز) أن الترتيبات المؤسساتية في الكويت تسمح مبدئيا بالسحب من أصول الصندوق متى كانت هناك حاجة مطلوبة وقد تم ذلك مرة واحدة في السابق قبل ما يقارب الثلاثة عقود لتمويل جهود إعادة الإعمار بعد الاحتلال العراقي.وعن العوامل المؤثرة على التصنيف الائتماني السيادي للكويت قالت الوكالة إن هناك عوامل قد تضغط باتجاه تخفيض التصنيف الحالي وتتمثل بالمخاطر المتزايدة بأن الموارد السائلة لصندوق الاحتياطي العام سوف تقترب من النضوب في حال عدم الوصول إلى مصادر تمويل جديدة وغياب قانون جديد للدين العام وغياب سند قانوني يسمح بالسحب من أصول صندوق الأجيال القادمة.

وأشارت إلى وجود عدة عوامل قد تدفع باتجاه تثبيت التصنيف الحالي في المستقبل اهمها تحسن الرؤية بشأن ترتيبات التمويل الدائم لعجز الموازنة سواء من خلال اتفاق بين الحكومة ومجلس الأمة للسماح بالوصول المضمون إلى أصول صناديق الثروة السيادية الضخمة أو من خلال التصحيح المالي الذي يقلل بشكل جوهري من متطلبات التمويل للموازنة العامة.

في فبراير الماضي

واردات اليابان من النفط الكويتي تسجل 259 ألف برميل يوميا

أظهرت بيانات رسمية يابانية أمس الثلاثاء أن واردات البلاد من النفط الكويتي الخام في فبراير الماضي استقرت عند سبعة ملايين ونصف المليون أو 259 ألف برميل يوميا. وهذا هو أول تراجع لصادرات النفط الكويتي إلى البلد الآسيوي الذي تعد الكويت رابع أكبر مزود له بالنفط وتمده بتسعة في المئة من وارداته من الخام.

وبشكل عام تراجعت واردات اليابان من النفط للشهر الثاني على التوالي بنسبة 3.8 في المئة على أساس سنوي إلى 2ر87 مليون برميل يوميا.

وتزود شحنات النفط من الشرق الأوسط اليابان بنحو 90 في المئة من احتياجاتها النفطية لكن هذه الشحنات تراجعت بنسبة 0.8 في المئة عن العام الماضي.

ومع ذلك أظهرت البيانات ارتفاع واردات اليابان النفطية من الامارات العربية المتحدة وهي أكبر مزود لها بالخام بنسبة 33.3 في المئة عن العام السابق ووصلت إلى 1.02 مليون برميل يوميا تلتها السعودية ب 962 ألف برميل يوميا لكنها تراجعت بنسبة 13.4 في المئة تليها قطر في المركز الثالث ب 292 ألف برميل يوميا وروسيا خامسا ب 87 ألف برميل يوميا على التوالي.

ومن المتوقع أن تتسبب جائحة فيروس كورونا في هبوط ما لا يقل عن 20 في المئة من الطلب على النفط حول العالم مع اتخاذ الحكومات خطوات لتقييد انتشار الفيروس.

التجارة: إغلاق 3 محال تجارية لم تلتزم بالإجراءات الاحترازية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الثلاثاء إغلاق ثلاثة محال تجارية لم تلتزم بالقانون والقرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وقالت (التجارة) في بيان لها أمس الثلاثاء إن فرقها التفتيشية رصدت 406 جمعيات تعاونية وأسواق مركزية ومحال تجارية وبسطات للخضراوات للوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات.

وأضافت أن الفرق التفتيشية راقبت 31 فرعا تموينيا للتأكد من مدى انسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها فضلا عن تحرير 41 محضر ضبط لمحال تجارية مخالفة.

وذكرت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 251 شكوى عبر الخط الساخن (135) و22 شكوى عبر مراكز الرقابة في حين تم تجديد وإصدار البطاقات التموينية لعدد 251 معاملة.

وشددت وزارة التجارة والصناعة على ضرورة الالتزام بالقوانين لما تمر به البلاد من ظروف استثنائية مؤكدة أن فرقها المعنية مستمرة في جولاتها التفتيشية حرصا على سلامة الأسعار والخدمات المقدمة المستهلكين.

السعودية تدعم 80 ألف موظف عبر صندوق «هدف»

أعلن صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) عن تفعيل أولى مبادرات الدعم التي أعلنت عنها الحكومة، لتمكين المنشآت وضمان استقرارها وتنمية أعمالها، حيث تستهدف المبادرة دعم الموظفين والموظفات السعوديين الذين تم توظيفهم في القطاع الخاص، من بداية يوليو 2019 (بأثر رجعي) ولم يسبق دعمهم، إذ يتوقع أن يستفيد من هذه المبادرة أكثر من 80 ألف مواطن ومواطنة.

تأتي هذه المبادرة كأحد المبادرات، التي أطلقها الصندوق مؤخراً ضمن مبادرات الدعم الحكومي لتمكين منشآت القطاع الخاص، وضمان استقرارها وتنمية أدائها، في ظل الوضع الاقتصادي الاستثنائي الراهن، وتأثير تداعيات فيروس كورونا (COVID-19).

ودعا الصندوق منشآت القطاع الخاص إلى التسجيل إلكترونياً والاستفادة من المبادرة، من خلال الدخول إلى صفحة البوابة الوطنية للعمل (طاقات)، وتفعيل «برنامج دعم التوظيف» من تبويب أصحاب الأعمال، ثم إنشاء طلب دعم جديد، وإضافة بيانات الطلب والموظفون المراد دعمهم، ثم حفظ الطلب وإرسال المعلومات؛ ليتم بعدها استلام الطلب من قبل الصندوق والتأكد من استيفاء المنشأة للضوابط وتقديم الدعم لها.

وخصص «هدف» مبلغ مليار ريال، لدعم الموظفين والموظفات السعوديين الذين تم توظيفهم في القطاع الخاص بأثر رجعي بعد 1 يوليو 2019 وحتى الآن، ولم يسبق استفادتهم من برامج دعم التوظيف المقدمة من الصندوق، التي تتراوح أجورهم بين 4000 و15 ألف ريال، حيث يمكنهم الاستفادة من دعم تصل نسبته إلى 30% بأثر رجعي لمدة سنتين، كما تضاف نسبة إضافة للدعم في حال كان الموظف امرأة أو من الأشخاص ذوي الإعاقة أو كان التوظيف في المدن غير الرئيسية أو في منشأة صغيرة.

يذكر أن الصندوق قد أعلن عن تخصيص نحو 5.3 مليار ريال لدعم توظيف وتدريب وتمكين السعوديين والسعوديات عبر 4 مسارات، مؤكداً أنه سيقدم كامل الدعم للمنشآت انطلاقاً من الشراكة الاستراتيجية الفعالة مع القطاع الخاص لتمكينه من التوطين.

وزراء تجارة واستثمار «جي.20»: «كورونا» يعد تحدياً عالمياً يستوجب تجاوباً منسقاً

أكد وزراء التجارة والاستثمار بمجموعة العشرين والدول المستضافة أن جائحة (كورونا) تعد تحديا عالميا يستوجب تجاوبا منسقا تتوحد فيه الصفوف وتتظافر فيه الجهود لمواجهة هذا التهديد المشترك.

جاء ذلك في بيان عقب الاجتماع الافتراضي الذي عقده وزراء التجارة والاستثمار لمجموعة العشرين بهدف تقييم أثر جائحة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) على التجارة والاستثمار.

وشدد الوزراء على أن الوقت قد حان لأن يعمل المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى على مضاعفة التنسيق والتعاون لحماية الحياة البشرية ووضع الأسس اللازمة لتحقيق تعاف اقتصادي قوي ونمو مستدام ومتزن وشامل بعد هذه الأزمة.

وأشاروا إلى «أننا بدأنا بمراقبة وتقييم الأثر الناجم عن هذه الجائحة على التجارة وذلك التزاما بالمهمة التي أوكلها لنا قادتنا» مؤكدين العمل بنشاط على ضمان استمرار تدفق الإمدادات والمعدات الطبية والمنتجات الزراعية الضرورية وغيرها من البضائع والخدمات الأساسية عبر الحدود من أجل دعم صحة مواطنينا.

وشددوا على الالتزام بالمتطلبات الوطنية باتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة لتيسير حركة تجارة المنتجات الأساسية وتوفير الإمدادات الطبية والمواد الصيدلانية والحرص على تمكين الوصول إليها بأسعار معقولة وبشكل عادل عن طريق تشجيع الإنتاج الإضافي من خلال تقديم حوافز واستثمارات مستهدفة بما يتوافق مع الظروف الوطنية ومكافحة الاستغلال وغلاء الأسعار غير المبرر.

وقالوا «سنضمن أن يكون تجاوبنا المشترك بشأن هذه الجائحة داعما للمنشآت متناهية الصغر والمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع التأكيد على أهمية تقوية الاستثمار الدولي» مؤكدين أهمية الالتزام بمبدأ التضامن الدولي ولا سيما في ضوء الاحتياجات الناشئة للدول الأخرى بتوفير إمدادات الطوارئ وتقديم المساعدة الإنسانية.

«كورونا» يكبد شركات طيران الشرق الأوسط 7.2 مليار دولار

قال نائب رئيس الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط، محمد البكري، إنه منذ نهاية يناير، جرى إلغاء 16 ألف رحلة طيران للركاب في الشرق الأوسط.

وأضاف في تصريحات، أمس الخميس، أن شركات الطيران خسرت حتى 11 مارس إيرادات بقيمة 7.2 مليار دولار، مشيرا إلى أن الشركات الطيران في المنطقة "تنزف"، ولا إيرادات قادمة.

وذكر البكري أن فيروس كورونا كلف البحرين إيرادات أساسية بقيمة 200 مليون دولار، وقد ينجم عنه خسارة 5000 وظيفة.

وأوضح أنه قد يتم فقدان ما يقرب من 20 ألف وظيفة بقطاع الطيران في الكويت بسبب كورونا، كما أن الفيروس يهدد 33 ألف وظيفة بقطاع الطيران في قطر.

وأضاف نائب رئيس إياتا أن السعودية قد تخسر 16 مليون راكب و3.1 مليار دولار من الإيرادات الأساسية وما يزيد عن 140 ألف وظيفة بقطاع الطيران مهددة بسبب كورونا.

وأوضح البكري أن الإمارات قد تخسر 13.6 مليون راكب وإيرادات أساسية بقيمة 2.8 مليار دولار، وهناك 163 ألف وظيفة بقطاع الطيران مهددة بسبب كورونا.

وأشار إلى أن فيروس كورونا في مصر قد يؤدي إلى عدم سفر 6.3 مليون راكب وخسارة نحو مليار دولار من الإيرادات الأساسية وتهديد 138 ألف وظيفة. وأشار إلى أن هناك أكثر من 225 ألف وظيفة بقطاع الطيران في خطر بسبب كورونا.

وأكد على أن شركات الطيران بالشرق الأوسط تواجه أزمة سيولة.

بسبب تداعيات كورونا

دبي تدرس تأجيل معرض «اكسبو 2020» للعام القادم

اعلنت دبي ممثلة باللجنة المنظمة لفعالية (اكسبو 2020) انها تدرس مع شركائها الدوليين تأجيل اقامة المعرض العالمي للعام القادم وذلك بسبب تداعيات جائحة (كورونا المستجد –كوفيد 19) التي ضربت معظم أنحاء العالم.

وقالت اللجنة في بيان ان اجتماعا لها مع المكتب الدولي للمعارض وهو المظلة الدولية المسؤولة عن (اكسبو دبي 2020) انتهى الى ضرورة دراسة مسألة تأجيل افتتاح المعرض لمدة عام ضمن القوانين الدولية المنظمة لذلك.

واضافت ان المكتب الدولي للمعارض سيتواصل مع الدول الأعضاء والرعاة الرئيسيين لمعرض إكسبو دبي 2020 للنظر في تغيير المواعيد مؤكدة ان «الجمعية العامة للمكتب الدولي للمعارض هي وحدها لها حق اتخاذ القرار النهائي بشأن التأجيل» حيث تنص المادة 28 من اتفاقية المكتب الدولي للمعارض على أن أي تعديل في المواعيد يستلزم تصويت الدول الأعضاء بأغلبية الثلثين.

ونقل البيان عن وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي والمدير العام لمكتب اكسبو 2020 الإماراتية ريم الهاشمي قولها ان الأحداث في العالم تتطور بسرعة ولا يمكن التكهن بها مؤكدة ان الامارات تتشاور بصفة مستمرة مع الأطراف المعنية لمراجعة أثر الجائحة على خطط وتجهيزات الاكسبو.

وأشارت الهاشمي ان كثير من البلدان تأثرت بجائحة (كورونا) «ومن ثم فقد عبرت هذه البلدان عن حاجتها لتأجيل افتتاح إكسبو 2020 دبي لمدة عام بما يسمح لها بالتغلب على هذا التحدي».

وبينت ان الإمارات استمعت لتلك المقترحات «بروح التضامن والوحدة» موضحة أنها دعمت مقترح طلب دراسة تأجيل المعرض لعام واحد. واكدت التزام الإمارات» الثابت والقوي» للترحيب بالعالم اجمع في هذه التظاهرة الدولية «ونثق تماما أن هذا التحدي سيزيد من قوة وعزيمة الإمارات لإنجاح معرض الاكسبو».

من ناحيته رحب الأمين العام للمكتب الدولي للمعارض ديمتري كريكنتزس بمقترح تأجيل معرض اكسبو دبي 2020 قائلا ان «العالم يواجه ظروفا استثنائية وغير مسبوقة ونتوقع جميعا استمرار التحديات في الأشهر القادمة».

وأشار كريكنتزس إلى ان اي قرار بشأن معرض إكسبو يجب أن يتخذ من خلال التعاون ويتم الاتفاق عليه بشكل جماعي من خلال تصويت الدول الأعضاء في المكتب الدولي للمعارض.

واضاف «سنمضي قدما في الإشراف على العملية بحيث تكون متوافقة مع قواعد ولوائح اتفاقية المكتب الدولي للمعارض وأنا على يقين أننا سنتغلب معا على ما أسفرت عنه هذه الأزمة العالمية من تحديات».